

العراق¹

نظرة عامة على قوانين الأسرة المسلمة وممارساتها
(تم التحديث في 31 مايو/أيار 2017)

الوصف		مسائل في قانون الأسرة			
الممارسات العملية	الإجراءات	السياسات	قانون السوابق القضائية	الإطار التشريعي	
وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2016 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد جاءت العراق في المرتبة 121 على مؤشر التنمية البشرية، وفي المرتبة 123 على مؤشر عدم المساواة بين الجنسين. ¹³ بحسب مؤشر المسح العراقي متعدد القطاعات لعام 2011، فإن 10% من الأسر في العراق تترأسها امرأة ¹⁴ .	منح قانون الأحوال الشخصية المرأة، العديد من الحقوق فيما يتعلق بالزواج، والطلاق، والحضانة، والميراث. غير أن المنظمات النسائية قد وثقت العديد من	تحفظت العراق على المادة 2(و)، و2(ز)، و16، و29(1) من سيداو. ¹¹ وفي تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو، أعادت الحكومة العراقية التأكيد على أن تحفظ العراق على المادة 16 من سيداو، يأتي انطلاقاً من احتمال عدم توافق المادة 16، المتعلقة بالالتزامات الأسرية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ولكن الحكومة أكدت، في الوقت نفسه، على أن قانون الأحوال الشخصية مقارب لما جاءت به هذه المادة من الاتفاقية. ¹²	تنص المادة 14 من الدستور، على أن العراقيين متساوون أمام القانون، دون تمييز على أسس عديدة، من بينها الجنس [النوع الاجتماعي]. ² تنص المادة 29، على أن الأسرة أساس المجتمع، وعلى أن الدولة تكفل حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة. ³	تتضمن المادة 14 من الدستور، على أن العراقيين متساوون أمام القانون، دون تمييز على أسس عديدة، من بينها الجنس [النوع الاجتماعي]. ² تنص المادة 29، على أن الأسرة أساس المجتمع، وعلى أن الدولة تكفل حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة. ³	
				الأمر المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية للغالبية المسلمة، من السكان في العراق يحكمها، في الأساس، قانون لأحوال الشخصية العراقي، القانون رقم 188 لسنة 1959.4. وإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه، فيحكم بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، الأكثر ملاءمة لنصوص هذا القانون. فضلاً عن ذلك، فعلى المحاكم عند الفصل في القضايا، أن تسترشد بالأحكام التي أقرها القضاء والفقه الإسلامي، في العراق، وفي البلاد الإسلامية الأخرى التي تتقارب قوانينها من القوانين العراقية. ⁵	هل يشتمل الدستور على مادة حول المساواة، وهل هناك استثناءات؟ هل هناك قوانين معينة تعتبر الزواج شراكة بين متساويين، مثل قوانين الأسرة و/أو القوانين التي تتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية، مدونة كانت أو غير مدونة؟ وإذا كانت مدونة، فما هي أسماء تلك القوانين التي تنطبق على هذه الأمور؟ وإذا كانت مدونة، فهل تنطبق تلك القوانين على كل المواطنين بغض النظر عن ديانتهم؟ وإذا لم تكن مطبقة على كل المواطنين، فهل تطبق على جميع المسلمين، أم أن هناك قوانين مدونة لكل طائفة من طوائف المسلمين؟ وإذا كانت القوانين غير المدونة، أو المدونة، لا تكفي للتعامل مع مسألة معينة، فكيف يتم التعامل مع تلك المسألة، هل تطبق أحكام مذهب فقهي معين مثلاً؟ هل تنص تلك القوانين صراحةً على الأدوار النمطية للنوع عند تناولها لأدوار الزوج والزوجة، أي هل تنص على أن

1 مشروع مساواة هذا، والذي يهدف إلى وضع خريطة لقوانين الأسرة المسلمة على مستوى العالم، تتولى قيادته زينة أنور، وتقوم على تنسيقه الباحثة الرئيسية، شارملا شارما، بدعم مكثف من سلمى وحيدى، وطالبات بوحدة حقوق الإنسان الدولية بمدرسة هارفارد للقانون. وبخصوص جدول العراق هذا، نود أن نتقدم بالشكر أيضاً إلى كاترين جونز اليز، واليسا أورايفيك من مدرسة هارفارد للقانون، وزهرة علي على منخلاتهن في إعداد الجدول

2 المادة 14 من دستور العراق (2005)، https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en

3 المادة 29 من دستور العراق (2005)، https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en

4 قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

5 المادة 1 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

11 United Nations Treaty Collection Website, https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&clang=en

12 Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/IRQ/4-6 (2013), para. 209, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

13 UNDP, "Human Development Report 2016", Table 5, pp. 214-217, http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf

14 Central Statistics Organisation et al, "Iraq Multiple indicator Cluster Survey 2011", Table HH.3, p. 11, https://mics-surveys-prod.s3.amazonaws.com/MICS4/Middle%20East%20and%20North%20Africa/Iraq/2011/Final/Iraq%202011%20MICS_English.pdf

<p>خروقات القانون بعد 2003، والتي نجمت عن هشاشة الوضع الأمني في العراق، وضعف إنفاذ القانون، وهيمنة العادات القبلية والتعاليم الدينية.¹⁵</p> <p>جرت محاولتان للالتفاف حول الحقوق التي كفلها قانون الأحوال الشخصية للمرأة. لم تنجح المحاولتان، حتى الآن:</p> <ul style="list-style-type: none"> • في 29 ديسمبر 2003، أصدر مجلس الحكم الانتقالي، القرار رقم 137 بإلغاء قانون الأحوال الشخصية. ونص القرار على أن أحكام الشريعة الإسلامية، تُطبق على الأمور المتعلقة بالزواج، وعلى المحاكم الشرعية أن تطبق تلك الأحكام، كل على حسب فرائض مذهبه. وبعد نضالٍ شرس للنشطات، تم إلغاء هذا القرار بعد شهرين.¹⁶ 				<p>تطبيق أحكام قانون الأحوال الشخصية، والمستمدة من أحكام الفقهاء الحنفي والجعفري،⁶ على كل العراقيين المسلمين بغض النظر عن انتمائهم الطائفي.⁷</p> <p>على الرغم من المساواة التي كفلها الدستور، فإن إطار الزواج الذي يطرحه قانون الأحوال الشخصية العراقي، يقوم على "التبادلية" أو "التكاملية" في الحقوق (في مقابل "المساواة" في الحقوق) بين الزوجين، بحيث يُتوقع من الزوجة طاعة زوجها، إلى حد معين، في مقابل إنفاق الزوج عليها وحمايته لها. وهكذا:⁸</p> <ul style="list-style-type: none"> • تُعرّف المادة 3 الزواج، بأنه عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً، غايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل؛ • تنص المادة 23، على أن النفقة تجب للزوجة على الزوج من حين العقد الصحيح، ولو كانت مقيمة في بيت أهلها، إلا إذا طالبها الزوج بالانتقال إلى بيته فامتنعت بغير حق. ويعتبر امتناعها بحق، مادام الزوج لم يدفع لها مُعجل مهرها أو لم ينفق عليها. • تنص المادة 25، على أن الزوجة لا نفقة لها في الأحوال التالية: أ. إذا تركت بيت زوجها بلا إذن، وبغير وجهٍ شرعي؛ ب. إذا حُبست عن جريمة أو دين؛ ج. إذا امتنعت عن السفر مع زوجها بدون عذرٍ شرعي. بيد أن المادة 25 نفسها تنص كذلك على أنه: 	<p>الزوج هو رأس الأسرة أو على أن الزوجة هي المقدم الأول للرعاية، مثلاً؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 16 (1) (ج) الفقرتان 17-18، والتوصية العامة رقم 21 الفقرتان 54-55، والتوصية العامة رقم 29</p>
--	--	--	--	--	---

Kelsey Cherland, "Developments in Personal Status Law: Iraq and Jordan" (CMC Senior Thesis, Paper 865, 2014), p. 71, ⁶

http://scholarship.claremont.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1926&context=cmc_theses

المادة 2 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، ⁷ <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

المواد 3، و23، و25 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، ⁸ <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

Iraqi Women Network, Rafidain Women Coalition, Gathering of "No to violence etc.", "Iraqi women in armed conflict and post conflict situation" Submission to the CEDAW Committee for the mid-term review of the Concluding observations issued by the Committee after the 57th Session, 2016, pp. 12-13 ¹⁵

http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/IRQ/INT_CEDAW_NGS_IRQ_25070_E.pdf

Kelsey Cherland, "The Development Of Personal Status Law In Jordan & Iraq," CMC Senior Theses, 2014, 89, ¹⁶

http://scholarship.claremont.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1926&context=cmc_theses

<p>بعد إلغاء القرار رقم 137، تم إقرار المادة 41 من الدستور بالاستفتاء في 2005. هذه المادة مرادفة للقرار 137. فالمادة 41، تنص على أن "العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم وينظم ذلك بقانون".¹⁷ هذه المادة أتاحت للعراق، اقتراح قوانين أسرة خاصة بكل طائفة، مثل مشروع قانون الأحوال الشخصية (الجعفري).¹⁸</p> <ul style="list-style-type: none"> • في فبراير 2014، أي بعد تقديم تقرير العراق إلى لجنة سيداو بفترة وجيزة، وافقت الحكومة العراقية على تقديم مشروع قانون الأحوال الشخصية (الجعفري) إلى مجلس النواب لمناقشته. ومن بين المواد التي تضمنها مشروع القانون مواد "تبيح زواج البنات 				<p>- لا تلزم الزوجة بمطواعة زوجها، ولا تُعتبر ناشزاً، إذا كان الزوج متعسفاً في طلب المطواعة، قاصداً الإضرار بها أو التضيق عليها، - على المحكمة، قبل أن تقضي بنشوز الزوجة، أن تستنفذ جميع مساعيها في إزالة الأسباب التي تحوّل دون المطواعة.</p> <p>الزواج والعلاقات الأسرية للأقليات العراقية غير المسلمة تحكمها قوانينهم الخاصة.⁹</p> <p>ملحوظة: لإقليم كردستان قانون الأحوال الشخصية الخاص به، وهو القانون رقم 15 لسنة 2008.¹⁰ يتناول جدولنا أحكام قانون الأحوال الشخصية العراقي فقط.</p>	
---	--	--	--	---	--

⁹ المادة 2 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>، Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/IRQ/4-6 (2013), paras. 209-210, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

¹⁰ قانون الأحوال الشخصية لإقليم كردستان العراق (2008)، http://www.ekrg.org/files/pdf/personal_status_law.pdf، تقرير الدولة العضو، العراق، Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/IRQ/4-6 (2013)، الفقرتان 234، و235

¹⁷ المادة 41 من دستور العراق (2005)، https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en

¹⁸ معلومات تم الحصول عليها من مناصرة عراقية، فبراير/شباط 2017.

<p>من سن 9 سنوات، والزواج المؤقت، وتعدد الزوجات، فضلاً عن ترسيخ تمييز المرأة، وهيمنة العادات والتقاليد القبلية، وتعزيز الأفكار الدينية الطائفية فيما يتعلق بتنظيم الأحوال الشخصية. " ولكن الضغوط الوطنية والدولية، أجبرت الحكومة على سحب مشروع القانون إلى ما بعد انتخابات 30 أبريل 2014. لم تناقش الحكومة القانون منذ ذلك الحين، ولكن بعض المسؤولين أصدروا بيانات جددوا فيها المطالبة بتفعيله.¹⁹</p>					
<p>بحسب تقرير وضع الأطفال في العالم الذي أصدرته اليونيسيف في 2016، فإن 24% من النساء بين سن 20-24 سنة في العراق تزوجن للمرة الأولى في سن 18 سنة، بينما تزوج 5% منهن في سن 15 سنة.²⁶</p>	<p>يتحقق موظف مختص في المحكمة المختصة، من سن الطرفين قبل الزواج. من شروط تسجيل عقد الزواج، تقديم كل من العاقدين ما يفيد عمرهما.²⁵</p>	<p>أشارت الحكومة العراقية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيادو في 2013، إلى قيام مؤسسات حكومية، كوزارة الصحة ووزارة الدولة لشؤون المرأة، بتنظيم حملات تثقيفية للمرأة حول</p>		<p>الحد الأدنى لسن الزواج للإناث والذكور على حدٍ سواء هو 18 سنة، بنص المادة 7(1) من قانون الأحوال الشخصية.²⁰ غير أن المادة 8، أباح للقاضي أن يسمح لمن أكمل الخامسة عشرة من العمر بالزواج إذا ثبت له (1) بلوغه وقابليته البدنية، و(2) كانت هناك "ضرورة قصوى" لزواجه. والقاضي ملزم بالحصول على موافقة الولي الشرعي، للصبية أو الصبي على الزواج. ولكن، إذا اعترض الولي وكان اعتراضه غير</p>	<p>الحد الأدنى لسن الزواج وتساوي الجنسين فيه <i>هل يوجد حد أدنى لسن الزواج؟ وهل هناك استثناءات من الحد الأدنى لسن الزواج (كأن يكون الحد الأدنى 18 سنة مثلاً، واستثناءات تنزل به إلى 16 سنة)؟ هل يوجد حد أدنى مطلق لسن الزواج بلا استثناءات؟ هل هناك مساواة في الحد الأدنى لسن الزواج؟ هل يتساوى الحد الأدنى لسن الزواج مع سن الرشد القانوني؟ هل</i></p>

Iraqi Women Network, Rafidain Women Coalition, Gathering of "No to violence etc.", "Iraqi women in armed conflict and post conflict situation" *Submission to the CEDAW* ¹⁹
Committee for the mid-term review of the Concluding observations issued by the Committee after the 57th Session, 2016, pp. 12-13

http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/IRQ/INT_CEDAW_NGS_IRQ_25070_E.pdf

المادة 7(1) من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

المادة 10 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

UNICEF, "The State of the World's Children 2016", Table 9, pp. 150-153, https://www.unicef.org/publications/files/UNICEF_SOWC_2016.pdf

<p>وفقاً لبيانات الزواج حول العالم في 2015، التي نشرتها الأمم المتحدة، فقد تراجع متوسط السن عند الزواج الأول بين العراقيات، من 25.3 سنة 2004 إلى 22.0 في 2011. وبلغ متوسط سن الذكور العراقيين عند الزواج الأول 28.2 سنة في 2004.²⁷</p> <p>أرجعت تقارير الحكومة العراقية، والمجتمع المدني، والإعلام، انتشار زواج الأطفال في العراق إلى: (1) العادات والتقاليد، خاصة في المجتمعات التي لا تزال ملتزمة بالتقاليد القبلية، و(2) العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر والافتقار إلى التعليم، والوعي الصحي والقانوني، و(3) الصعوبات التي تكتنف إنفاذ القانون، خاصة في المناطق الريفية، و(4) عدم الاستقرار السياسي.²⁸</p> <p>من المخاطر التي يشتمل عليها مشروع قانون الأحوال الشخصية (الجعفري)، الذي</p>		<p>أهمية الزواج "وفقاً للقانون".²⁴</p>		<p>جدير بالاعتبار، فللقاضي أن يأذن بالزواج.²¹ بحسب المادة 8، من قانون الأحوال الشخصية، ليس للقاضي أن يأذن بزواج فتاة أو فتى، يقل عمر أي منهما عن سن 15 سنة.²² نصت المادة (3)40، على أن لأي من الزوجين، طلب الطلاق إذا كان الزواج قد تم قبل إكمال أحدهما الثامنة عشرة، دون موافقة القاضي.²³</p>	<p>توجد إجراءات للتحقق من بلوغ الحد الأدنى لسن الزواج، يتم اتباعها قبل إبرام عقد الزواج؛</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 16(2) الفقرات 36-39، والتوصية العامة رقم 21</p>
--	--	---	--	---	---

21 المادة 8 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

22 المادة 8 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

23 المادة (3)40 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

24 Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/IRQ/4-6 (2013), para. 216, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

27 United Nations Population Division, "World Marriage Data 2015", <https://esa.un.org/ffps/index.html#/maritalStatusData>

28 Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/IRQ/4-6 (2013), para. 216, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>; Girls Not Brides, "Iraq", *Child marriage around the world*, <http://www.girlsnotbrides.org/child-marriage/iraq/>; Zainab Salbi, "Iraqi woman explains why she married off her daughters at ages 15 and 16," *New York Times*, 10 August 2015, <http://nytlive.nytimes.com/womenintheworld/2015/08/10/iraqi-woman-explains-why-she-married-off-her-daughters-at-ages-15-and-16/>; Nizar Latif,

"Worry over rise in divorce rate," *The National*, 10 January 2010, <http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/worry-over-rise-in-divorce-rate>

<p>اقترح سنة 2014، أنه يبيح زواج الفتيات في سن 9 سنوات في حالات استثنائية.²⁹</p>					
<p>بحسب تقارير للمجتمع المدني والإعلام، فإن الزواج القسري منتشر في العراق، وتتمثل العوامل التي تساهم في ذلك في الاحتياج (أو الاعتقاد بالاحتياج) إلى: (1) التخفف من الأعباء المالية للأسرة، و(2) الحفاظ على "شرف العائلة" في حالات الاغتصاب، و(3) توفير حماية أفضل للبنات الشابات من الاعتداء/العنف الجنسي، (الشائع، على وجه الخصوص، في الأسر العراقية التي تعيش في معسكرات النزوح الداخلي).³⁸ على الرغم من عدم مشروعية الزواج خارج المحكمة، من الناحية القانونية، فإن تقارير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة USAID</p>	<p>يسجل عقد الزواج في المحكمة المختصة، بدون رسم بشرط تقديم الطرفين بياناً، يتضمن هوية العاقدين، وعمرهما ومقدار المهر، وعدم وجود مانع شرعي من الزواج، على أن يوقع الطرفان على هذا البيان، ويوثقه مختار المحلة أو القرية، ويرفق البيان بتقرير طبي، يفيد خلو الطرفين من الأمراض السارية. ويجب تدوين ما تضمنته تلك الوثائق في سجل وتوقيع الطرفين عليه، في حضور القاضي الذي يتولى توثيق الزواج، وإعطاء الطرفين حجة بالزواج.³⁶ هناك إجراء يبيح للزوجة التي تزوجت بدون تسجيل العقد، طلب تسجيله؛ وذلك برفع دعوى ضد الزوج للاعتراف بالزواج، بموجب</p>	<p>أوضحت الحكومة العراقية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو في 2013، أن قانون الأحوال الشخصية جرم الزواج القسري، سعياً إلى تقليصه. ولكن رغم الجهود التشريعية وحملات التثقيف الصحي، التي تقوم بها المؤسسات الحكومية ما زالت ممارسات الزواج القسري، والزواج المبكر، والزواج غير الموثق قائمة.³⁵</p>		<p>بغض النظر عن سن كلٍ منهما، تجب موافقة العروس والعريس على الزواج. وبالتالي، فزواج الإكراه محظور. تنص المادة 4 من قانون الأحوال الشخصية، على أن الزواج ينعقد بإيجاب من أحد العاقدين وقبول من الآخر.³⁰ تنص المادة 19(1)، على أنه لا يحق لأي من الأقارب أو الأعيان، إكراه أي شخص، ذكرًا كان أم أنثى، على الزواج دون رضاه. موافقة الذكر والأنثى على الزواج شرط لصحة العقد.³¹ إذا عقد الزوج بالإكراه، ولم يتم الدخول، فهو باطلٌ بحكم المادة 19(1) من قانون الأحوال الشخصية. أما إذا تم الدخول، فالمادة 40(4)، تعطي الزوجة الحق، في أن تطلب التفريق، إذا كان الزواج قد تم بالإكراه.³² تعاقب المادة 9(2)، بالحبس و/أو الغرامة على الزواج القسري.³³ تسجيل عقد الزواج أوجبه المادة 10 من قانون الأحوال الشخصية. وقد نصت المادة 10، كذلك، على الإجراءات الرسمية الواجب اتباعها لإبرام العقد وتوثيقه، ومن بينها أن يتم العقد بحضور</p>	<p>موافقة المرأة على الزواج</p> <p>هل يُعتبر الزواج صحيحًا بدون موافقة المرأة؟ هل يُحظر إجبار المرأة على الزواج؟ هل توجد صيغة رسمية (مطبوعة) لعقد الزواج؟ إذا كانت هذه الصيغة موجودة، فما هي بنودها بوجه عام، وهل تشتمل على بنود معينة تستحق الإشارة إليها باعتبارها تعزز حقوق المرأة أو تضعفها؟ هل يوجب القانون تسجيل الزواج؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 16 (1) (ب) الفقرتان 15-16، والتوصية العامة رقم 21 الفقرات 25-26، و33-34، والتوصية العامة رقم 29</p>

Jamie Tarabay, "Iraqi law would legalize marital rape, child marriage for country's Shia", *Aljazeera*, 27 April 2014,

<http://america.aljazeera.com/articles/2014/4/27/iraqi-shiites-protestproposedfamilylaw.html>

<https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>, المادة 4 من قانون الأحوال الشخصية (1959)،³⁰

<https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>, المادة 9(1) من قانون الأحوال الشخصية (1959)،³¹

<https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>, المادة 40(4) من قانون الأحوال الشخصية (1959)،³²

<https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>, المادة 9(2) من قانون الأحوال الشخصية (1959)،³³

Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/IRQ/4-6 (2013), paras. 216-217, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>³⁵

<https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>, المادة 10 من قانون الأحوال الشخصية (1959)،³⁶

Tahirih Justice Centre, "Iraq", *Forced marriages overseas*, <http://preventforcedmarriage.org/forced-marriage-overseas-iraq/>³⁸

<p>والإعلام تشير إلى ما يلي:³⁹</p> <ul style="list-style-type: none"> • في 2015، سجلت المحاكم العراقية 27,000 حالة زواج غير موثّق، أُجريت خارج المحكمة (هذا الرقم لا يشمل كردستان). نحو 5,000 حالة من هذه الحالات، كانت في بغداد، بينما تركزت بقية حالات الزواج غير الموثّق، في مناطق بعيدة عن المدن؛ • ينظر قضاة محكمة الأحوال الشخصية ما بين 1,000 و 9,000 قضية كل سنة. وهو ما يؤدي إلى تأجيلات كبيرة في تسجيل الزواج غير الموثّق؛ حيث أن للقاضي الكلمة الفصل والقرار النهائي في تلك القضايا؛ • لا يوثّق العديد من الأزواج زواجهم، لقلّة الوعي، ولكنهم يجدون أنفسهم مجبرين على ذلك، عند الاحتياج إلى 	<p>قانون الأحوال الشخصية. ويتعين على الزوجة في هذه الحالة، تقديم كل الوثائق والأدلة التي تثبت قيام الزواج.³⁷</p>			<p>القاضي، وعاقبت الرجل الذي يبرم عقد زواجه خارج المحكمة بالحبس و/أو الغرامة.³⁴</p>	
--	---	--	--	--	--

³⁴ المادة 10، و(5)10 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

³⁷ USAID, "Iraq Access to Justice Program: Values of Access to Justice and Unregistered Marriage", 2014, pp. 26-31, http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00K2Z4.pdf

³⁹ Al-Ghad Press, "Iraq Registers 27 Thousand Marriage Contracts Outside of Courts in 2015 and the Judiciary Considers it a Risk," *Al-Ghad Press*, 26 April 2016, <http://alghadpress.com/ar/news/53135/>

Oumayma Omar, "Unregistered marriages a trap for Iraqi women," *The Arab Weekly*, 30 October 2015, <http://www.thearabweekly.com/?id=2615>; USAID, "Iraq Access to Justice Program: Values of Access to Justice and Unregistered Marriage", 2014, pp. 18-19, 31, http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00K2Z4.pdf

<p>استخراج وثائق رسمية (للأبناء مثلاً)، أو التقدم للحصول على الإعانات الحكومية؛</p> <ul style="list-style-type: none"> • نساء الريف والمناطق الفقيرة، هن الأكثر عرضة للزواج غير الموثق وآثاره السلبية. فالمشايخ المحليون هم الذين يعقدون زواجهن، دون أن تدري الزوجة، أن عليها التوجه إلى القنوات لرسمية لتوثيق عقد زواجها. ويتسبب عدم تسجيل الزواج في مشاكل لها ولأبنائها، خاصةً عندما يسافر الزوج، أو يتوفى، أو يطلقها. 					
		<p>أوضحت الحكومة العراقية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو سنة 2013 أن القاصر الذي أتم الخامسة عشرة يمكن أن يزوج ولكن بشرط موافقة وليه الشرعي، والولي هنا يعني الأب أو الأم (الوصية) في حالة عدم وجود الأب.⁴³</p>		<p>لا تشترط موافقة الولي على زواج من أتمت الثامنة عشرة من عمرها.⁴⁰ ولكن من كان عمرها بين 15 و18 سنة فتجب موافقة وليها أو القاضي على زواجها.⁴¹</p> <p>تعطي المادة 6 من قانون الأحوال الشخصية للزوجين الحق في وضع ما يربا من شروط في عقد الزواج، طالما كانت مشروعة، وللزوجة طلب فسخ العقد عند عدم إيفاء الزوج بما اشترط ضمن عقد الزواج.⁴²</p>	<p>قدرة المرأة على إبرام عقد زواجها</p> <p>هل يشترط موافقة الولي لصحة عقد الزواج؟ وإذا كانت موافقته مطلوبة، فهل يحق للمرأة اختيار وليها؟ هل يستطيع المرأة اللجوء إلى المحكمة، أو إلى هيئة أخرى مختصة، لطلب الإذن بالزواج في حالة رفض وليها الموافقة على زواجها؟ هل يحق للمرأة التفاوض حول حقوقها الزوجية قبل الزواج، وهل يمكن تغيير تلك</p>

40 المادة 7 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B81TLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

41 المادة 8 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B81TLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

42 المادة 6 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B81TLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

43 Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/IRQ/4-6 (2013), para. 214, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

					<p>الحقوق أثناء الزواج؟ إذا كان ذلك ممكناً، فمن الذي يحق له تغيير تلك الحقوق ووفق أي شروط: موافقة الطرفين مثلاً؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(أ)، و 16(1)(ب) الفقرتان 15-16، والتوصية العامة رقم 21 الفقرة 34، والتوصية العامة رقم 29</p>
<p>بحسب مؤشر المسح العراقي متعدد القطاعات لعام 2011، فإن 6% من الزوجات في العراق زيجات تعددية.⁵¹</p> <p>وفقاً لتقارير إعلامية، فإن تزايد الزوجات التعددية في العراق، إنما يرجع لتحسن الوضع المالي للعديد من الرجال، وكثرة عدد الأرامل بعد الحرب. فضلاً عن ذلك، فإن العديد من الزوجات التعددية يجري خارج مظلة القضاء، وهو ما يمثل خرقاً للقانون.⁵²</p> <p>بحسب تقارير إعلامية، فإنه على الرغم من أن تعديلات</p>	<p>للزوجة أن تضع في عقد زواجها شرطاً بعدم اتخاذ زوجها زوجة أخرى. فإذا لم يف الزوج بما اشترطت في العقد، فللزوجة طلب فسخ العقد.⁵⁰</p>	<p>أفادت تقارير أن الحكومة العراقية تفكر في منح الرجال حوافز مالية لاتخاذ الأرامل زوجات ثانياً نظراً للعدد الكبير من الأرامل الذين خلفتهم الحرب في البلاد. غير أن هناك انقسام بين القادة العراقيين، وكذلك بين جماعات المجتمع المدني حول ما إذا كان تشجيع تعدد الزوجات بين الأرامل يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح لمساعدة أرامل الحرب، أم أن الأفضل هو أن توفر الحكومة العراقية برامج أكثر لمساعدة الأرامل على الاستقلال المالي.⁴⁹</p>	<p>للرجل المسلم أن يتزوج حتى 4 زوجات في وقت واحد. فيما عدا إذا كانت العروس أرملة، فالمادة 3 من قانون الأحوال الشخصية:⁴⁴</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحظر على الرجل الزواج بأكثر من واحدة إلا بإذن من القاضي، الذي لا يستطيع أن يأذن بمثل هذا الزواج إلا في حال توافر ثلاثة شروط: (1) أن يكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة، و(2) أن تكون هناك مصلحة مشروعة، و(3) ألا يكون هناك خوف من ألا يعدل بين الزوجات. • تعاقب بالحبس و/أو الغرامة الرجل الذي يتزوج بأكثر من واحدة دون 	<p>تعدد الزوجات</p> <p>هل يحظر القانون تعدد الزوجات أو يفرض شروطاً صارمة عليه؟ هل يُشترط الحصول على إذن من المحكمة للزواج بأخرى؟ هل يُشترط الحصول على موافقة الزوجة الحالية للزواج بأخرى؟ هل يجب إعلام الزوجة الحالية باتخاذ الزوج زوجة أخرى؟ هل الزواج المؤقت، مثل زواج المسيار، معترف به؟ هل يجب تسجيل عقد الزواج عند تعدد الزوجات؟ هل يحق للمرأة أن تشترط في عقد زواجها عدم اقتران زوجها بزوجة أخرى في المستقبل؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة الفقرة 14، والتوصية العامة رقم 21 الفقرة 34، والتوصية العامة رقم 29</p>	

44 المادة 3 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

49 Palash Ghosh, "Iraq may encourage polygamy due to excess number of war widows," *IBT*, 26 January 2011, <http://www.ibtimes.com/iraq-may-encourage-polygamy-due-excess-number-war-widows-259905>; Roula Ayoubi, "Iraq toys with polygamy as solution for war widows," *BBC*, 26 January 2011, <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-12266986>

50 المادتان 6(3) و 6(4) من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

51 Central Statistics Organisation et al, "Iraq Multiple indicator Cluster Survey 2011", Table CP.5, p. 156, https://mics-surveys-prod.s3.amazonaws.com/MICS4/Middle%20East%20and%20North%20Africa/Iraq/2011/Final/Iraq%202011%20MICS_English.pdf

52 "Iraq Witnessing an Increase of Polygamy Out of Court and Five Years in Prison Waiting Violators", *Shafaaq News*, 25 March 2015, http://www.shafaaq.com/en/En_NewsReader/f8f5ab86-e2ca-4999-84d0-d2fb7d13b3b3; Wassim Bassim, "Rising Income May Mean Iraqi Men Marry Multiple Wives", *Al-Monitor*, 26 January 2015, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/01/iraq-polygamy-men-marriage-society.html>

<p>قانون الأحوال الشخصية الكردي كانت ترمي إلى تقليص تعدد الزوجات بشكلٍ كبير، فما زال من الصعب تتبع تلك الحالات ومنعها، لأن البعض يسافرون عبر الحدود للزواج بأخرى. وقد شكّلت حكومة الإقليم لجنةً خاصةً للتحقيق في هذه القضية، كما تدرس، أيضاً، إمكانية معاقبة من يستغلون تلك الفجوة في القانون.⁵³ ذكر تقرير الظل الذي رفعه المجتمع المدني، في 2016 إلى لجنة سيداو، أن الزواج المؤقت غير معترف به قانوناً، وغير مقبول اجتماعياً كذلك. ورغم ذلك فهو في ارتفاع خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك ما يقع منه في الجامعات. وتشمل أسباب ذلك: الفقر المدقع، وزيادة عدد الأرامل، وتفضيل الشباب للزواج المؤقت على الزواج الدائم. لا توجد إحصائيات لهذه الزيجات لأنها عادةً ما تجري في الخفاء.⁵⁴</p>			<p>الحصول على إذن مسبق من المحكمة.</p> <p>المادة 26(1) لا تسمح للزوج بأن يسكن أكثر من زوجة في بيت واحد إلا بموافقتهم جميعاً.⁴⁵ المادة 40(5) تعطي الزوجة الحق في رفع دعوى طلاق إذا تزوج عليها زوجها بأخرى، دون الحصول على إذن المحكمة.⁴⁶ في إقليم كردستان العراق، لا يسمح قانون الأحوال الشخصية للزوج بالزواج بأكثر من واحدة إلا بإذن من القاضي. ولا يحق للقاضي الإذن له بذلك إلا بتوافر الشروط التالية: (1) موافقة الزوجة الأولى أمام المحكمة على اتخاذ زوجها زوجة أخرى، و(2) كانت الزوجة مريضة بمرض لا يرجى برؤه وبحول دون معاشرتها معاشررة الأزواج، أو كانت عقيمًا، و(3) كان الرجل قادرًا ماليًا على إعالة أكثر من زوجة، و(4) وقع الزوج على تعهد بالعدل بين الزوجتين والمساواة بينهما في القسم وغيره من الالتزامات الزوجية، و(5) لم تكن الزوجة الأولى قد اشترطت في عقد زواجها ألا يتزوج عليها زوجها بأخرى. ويعاقب الرجل الذي يتزوج بأكثر من واحدة بدون إذن من القاضي بالسجن والغرامة، وليس للقاضي أن يعلق العقوبات.⁴⁷ الزواج المؤقت محظور.⁴⁸</p>	
--	--	--	--	--

المادة 26(1) من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view> 45

المادة 40(5) من قانون الأحوال الشخصية (1959) كما تم تعديله، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view> 46

المادة 1 من قانون الأحوال الشخصية لإقليم كردستان العراق (2008)، http://www.ekrg.org/files/pdf/personal_status_law.pdf 47

Iraqi Women Network, Rafidain Women Coalition, Gathering of "No to violence etc.", "Iraqi women in armed conflict and post conflict situation", *Submission to the* 48

CEDAW Committee for the 57th Session, 2014, p. 17, http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/IRQ/INT_CEDAW_NGO_IRQ_16192_E.pdf 49

Matt Frazer, "Iraqi Kurdistan enforces the new polygamy law," *Ekurd Daily*, 26 September 2011, <http://ekurd.net/mismas/articles/misc2011/9/state5458.htm> 50

Iraqi Women Network, Rafidain Women Coalition, Gathering of "No to violence etc.", 54

"النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها، تقرير الظل إلى لجنة سيداو، في الجلسة السابعة والخمسين، شباط 2014،

https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/IRQ/INT_CEDAW_NGO_IRQ_16192_A.pdf

<p>بحسب تقارير إعلامية، تشهد معدلات الطلاق في العراق تزايداً. فقد كانت نسبة الطلاق في البلاد حوالي 20%، منها 70% بطلب من الزوجة. ليس من غير الشائع أن تتنازل المرأة عن كل حقوقها للحصول على الطلاق، نظراً للأوضاع غير المحتملة التي يتعين عليها العيش فيها إذا ما بقيت متزوجة.⁶⁰</p>	<p>توثيق الزواج والطلاق وجوبي.⁵⁹</p>			<p>أقر قانون الأحوال الشخصية ثلاث آليات مختلفة للطلاق وهي: (1) الطلاق بإرادة منفردة من قبل الزوج، و(2) الطلاق القضائي، و(3) الطلاق خلعاً. للزوج أن يطلق زوجته بإرادة منفردة دون قيود كبيرة.⁵⁵ للزوج أن يفوض زوجته بحق الطلاق فتصبح العصمة بيدها، من خلال شرط ينص على ذلك في عقد الزواج، فيتيح لها إيقاع الطلاق على نفسها (طلاق التفويض).⁵⁶</p> <p>هناك العديد من الأسباب التي يحق للزوجة بموجبها طلب الطلاق من المحكمة، وتشمل: (1) إضرار الزوج بها أو بأولادها ضرراً يتعذر معه استمرار الحياة الزوجية، و(2) الخيانة الزوجية، و(3) إذا حكم على الزوج بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنوات فأكثر، (4) إذا هجرها مدة سنتين فأكثر دون عذر مشروع، و(5) إذا كان عنيئاً بشرط توافر شروط معينة، و(6) إذا ابتلي بعللة لا يمكن معها معاشرته بلا ضرر واكتشفت ذلك بعد الدخول، و(7) إذا امتنع الزوج عن الإنفاق عليها دون عذر مشروع، و(8) إذا مضى على إقامته خارج القطر أكثر من ثلاث سنوات. فضلاً عن ذلك، تستطيع الزوجة طلب الطلاق على أساس الشقاق بينهما. وفي هذه الحالة تأمر المحكمة بإجراء محاولة</p>	<p>حق التطلق</p> <p>هل يتساوى الرجل والمرأة في حق التطلق؟ هل يستطيع الزوج تطليق زوجته بدون سبب، ودون أن يضطر إلى اللجوء للمحكمة؟ ما هي الأشكال الرئيسية للطلاق؟ هل تتطلب ممارسة أي شكل من أشكال الطلاق اللجوء إلى المحكمة؟ هل تتساوى أسباب الطلاق بالنسبة لكل من الزوج والزوجة؟ هل الطلاق بإرادة منفردة محظور؟ وإن لم يكن الطلاق بإرادة منفردة محظوراً، فما هي إجراءاته، أي هل يُشترط حضور الزوجة التي سيتم تطليقها، وهل يُشترط وجود شهود، وهل يتعين على الزوج الراغب في التطلق اللجوء إلى المحكمة، وهل يتم إعلام الزوجة المطلقة بطلاقها؟ هل يمكن تفويض الزوجة بالحق في تطليق نفسها؟ وإذا كان ذلك ممكناً، فهل هو ممكن بحكم القانون أم من خلال عقد الزواج؟ هل يوجب القانون تسجيل الطلاق؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 16 (1) (ج) الفقرتان 17-18، والتوصية العامة رقم 21 الفقرات 34، 39-40، والتوصية العامة رقم 29</p>
---	---	--	--	--	---

55 المادتان 37 و 39 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، Iraq State party report, U.N. Doc. <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view> ; CEDAW/C/IRQ/4-6 (2013), paras. 221-222, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

56 المادة 34 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/IRQ/4-6 : <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view> (2013), paras. 221-222, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

59 Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/IRQ/4-6 (2013), para. 221-222, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

60 Shafaaq News, "High divorce rate of about 20% in Iraq continues, 'Turkish drama' is one of the most important reasons", *Shafaaq News*, 2 May 2015, http://www.shafaaq.com/en/En_NewsReader/5621f022-e765-4198-9baa-ef12cec019c7; Nizar Latif, "Worry over rise in divorce rate", *The National*, 10 January 2010, <http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/worry-over-rise-in-divorce-rate>

				للصلح أولاً. ⁵⁷ للزوجة أن ترفع دعوى أمام المحكمة للطلاق خلفاً مقابل دفع تعويض للزوج. ⁵⁸	
	للزوجين أن يتفقا على تقسيم الممتلكات التي تم الحصول عليها أثناء الزواج، بالنص على ذلك في عقد الزوج. ⁶⁶			بوجه عام، يحق للمرأة عند الطلاق الحصول على: (1) نفقة عدة، و(2) الحصول على نفقة متعة إذا كان الزوج قد طلقها تعسفاً. مفهوم الممتلكات الزوجية غير موجود في القانون. تنص المادة 50 من قانون الأحوال الشخصية، على حق المرأة في نفقة المتعة خلال فترة عدتها. فترة العدة ثلاثة أشهر عادة. ⁶¹ نصت المادة 39(3) من قانون الأحوال الشخصية، على أن الزوج إذا طلق زوجته، وتبين للمحكمة أنه متعسف في طلاقها، فلمحكمة، بطلب من الزوجة، أن تحكم على مطلقها بتعويض يتناسب وحالته المادية ودرجة تعسفه، على ألا يتجاوز نفقتها لمدة سنتين، وذلك علاوة على حقوقها الثابتة الأخرى. ⁶² نص قانون حق الزوجة المطلقة في السكنى، على أن المرأة المطلقة إذا أخطرت المحكمة، أنها ترغب في البقاء بعد الطلاق أو التقريب في مسكن الزوجية، فللقاضي أن يحكم لها بذلك، سواء كان البيت مملوكاً للزوج كلاً أو جزءاً، أو كان مستأجراً من قبيله. وإذا حكم القاضي للزوجة، فأى إجراء يكون الزوج قد قام به قبل سنة أشهر من وقوع الطلاق، لتغيير ملكية المسكن بغرض حرمانها من التمتع بحقوقها في سكنها، يُعتبر إجراءً غير نافذ في حقها، وتنتقل إليها الحقوق والالتزامات المقررة في عقد	حقوق المرأة المالية بعد الطلاق <i>المفهوم القانوني المتعلق بالأصول الزوجية، هل هو موجود؟ هل يتم تقسيم ممتلكات الزوجية مناصفةً عند انقضاء الزواج؟ هل يُعترف ببور المرأة، بوصفها زوجةً وأماً، في المساهمة في الحصول على تلك الأصول؟ ما هي النفقة الزوجية المتاحة للزوجة بعد الطلاق؟ هل يحق لها الحصول على نفقة خلال فترة العدة؟ هل يحق لها الحصول على نفقة متعة؟ من المسؤول عن نفقة الأبناء بعد الطلاق؟ هل يمكن للزوجين أن يديرا في عقد الزواج الاتفاق على تقسيم الأصول التي تم الحصول عليها أثناء الزواج؟ وهل يمكن تعديل هذا البند؟ وإذا كان التعديل ممكناً فمن الذي يقوم به وعلى أي أساس: اتفاق الطرفين مثلاً؟</i> مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(ج)، و16(1)(ح) الفقرتان 30-33، والتوصية العامة رقم 21 الفقرات 34-35، و43-48، والتوصية العامة رقم 29

⁵⁷ المواد 40-41، 43 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

⁵⁸ المادة 46 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

⁶¹ المادة 50 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

⁶² Kelsey Cherland, "Developments in Personal Status Law: Iraq and Jordan" (CMC Senior Thesis, Paper 865, 2014), p. 73, http://scholarship.claremont.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1926&context=cmc_theses

⁶⁶ Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/IRQ/4-6 (2013), para. 222, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

⁶⁶ المادة 6 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

				الإجبار المبرّم مع الزوج. ⁶³ ليس للمطّقة الحق في البقاء في مسكن الزوجية، إذا كان طلاقها للخيانة أو النشوز أو إذا وافقت على الطلاق. ⁶⁴ الأب مسؤول، بعد الطلاق، عن نفقة الأبناء. وإذا كانت الأم حاضنة فهو ملزم بنفقتها للإنفاق على أبنائه. تستمر نفقة الابنة إلى أن تتزوج، والابن إلى أن يصل إلى الحد الذي يتكسب فيه أمثاله ما لم يكن طالب علم، فتستمر نفقته، في هذه الحالة، حتى إنهاء دراسته بنجاح. ⁶⁵	
				<p>حضانة الأبناء</p> <p>هل يتساوى الأبوان في حقوق حضانة الأبناء؟ إذا لم يكونا متساويين، فمن له الأولوية في الحضانة؟ هل يتم تحديد الطرف الحاضن على أساس المصلحة الفضلى للطفل؟ هل تفقد الأم الحضانة تلقائيًا بمجرد زواجها من آخر، أو إذا اعتُبرت ناشئًا، أو عندما يصل الابن أو الابنة إلى سن معينة، تنتقل عندها الحضانة إلى الأب؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(د)، و16(1)(و) الفقرتان 19-20، والتوصية العامة رقم 21</p>	
				<p>الولاية على الأبناء</p> <p>هل يتساوى الأبوان في حقوق الولاية على</p>	

المادة 1 من القانون رقم 2 لسنة 1994 بتعديل القانون رقم 23 لسنة 1988، قانون حق الزوجة المطلقة في السكنى <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/15982.html> 63

المادة 2 من القانون رقم 23 لسنة 1988 قانون حق الزوجة المطلقة في السكنى <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/15982.html> 64

المادة 59 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>، Kelsey Cherland, "Developments in Personal Status Law: Iraq and Jordan" (CMC Senior Thesis, Paper 865, 2014), pp. 75-76, http://scholarship.claremont.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1926&context=cmc_theses 65

المادة 57 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view> 67

المادة 57 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>، Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/IRQ/4-6 68

(2013), para. 228, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

المادة 82 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>، Iraq Legal Development Project, "The Status of Women in Iraq: An Assessment of Iraq's De Jure and De Facto Compliance with International Legal Standards, 2005, p. 56 69

				أو (2) حُكْم عليه بعقوبة مقدّدة للحرية سنة فأكثر، أو (3) حدث بينه هو أو أحد أقاربه وبين القاصر نزاع قضائي، أو خلاف يُخشى منه على مصلحة القاصر، أو (4) رأيت المحكمة في أعمال الوصي أو إهماله ما يهدد مصلحة القاصر، أو (5) ظهرت في حسابات الوصي خيانة. ⁷⁰	الأبناء؟ إذا لم يكونا متساويين، فمن له الأولوية في الولاية؟ هل يتم تحديد من له حق الولاية على أساس المصلحة الفضلى للطفل؟ مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(د)، و16(1)(و) الفقرتان 19-20، والتوصية العامة رقم 21
وفقاً لبيانات البنك الدولي، فقد انخفض معدل الخصوبة بين النساء من 6.3 أطفال لكل امرأة في 1960 إلى 4.5 في 2015. ⁷² بحسب مؤشر المسح متعدد القطاعات العراقي لعام 2011 فإن: ⁷³				يحظر القانون حظرًا تامًا الإجهاض، إلا إذا كان ضروريًا لإنقاذ حياة الأم الحامل. ⁷¹	تنظيم الأسرة هل تحتاج الزوجة إلى موافقة الزوج لممارسة تنظيم الأسرة، بما في ذلك الإجهاض، والتعقيم، سواء بموجب القانون أو بحكم الممارسة الشائعة؟ مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(هـ)، و12 الفقرتان 21-23، والتوصية العامة رقم 21

70 المادة 84(4) من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>
71 المادتان 417-418 من قانون العقوبات (1969)، Centre for Reproductive Rights, "The World's Abortion Laws", 2014, <http://www.refworld.org/docid/452524304.html>;

<https://www.reproductiverights.org/sites/crr.civicactions.net/files/documents/AbortionMap2014.PDF>

The World Bank, "Fertility rates, total (births per woman)", <http://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFR.TN>

72 Central Statistics Organisation et al, "Iraq Multiple indicator Cluster Survey 2011", Tables RH.4, RH.5, pp. 105, 107, https://mics-surveys-prod.s3.amazonaws.com/MICS4/Middle%20East%20and%20North%20Africa/Iraq/2011/Final/Iraq%202011%20MICS_English.pdf
73

<p>نسبة من يستخدمن وسيلة حديثة بشكل أساسي 36%.</p>					
<p>بحسب بيانات البنك الدولي، فقد ارتفعت نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل من 11% سنة 1990، إلى 15% في 2016.⁸⁰ وخلال الفترة نفسها تراجعت نسبة مشاركة الذكور في قوة العمل من 72% إلى 70%.⁸¹</p> <p>وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2016، الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁸²:</p> <ul style="list-style-type: none"> • 36% من النساء اللاتي تخطت أعمارهن 25 سنة حصلن على بعض التعليم الثانوي، مقارنةً بـ 56% من 		<p>ذكرت الحكومة العراقية، في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو في 2013 أنه:⁷⁹</p> <ul style="list-style-type: none"> • ليس في أي قانون عراقي، ولا حتى في أي عرف، ما يقضي بتبديل اسم الزوجة بعد زواجها؛ • وتبقى الزوجة محتفظة بشخصيتها القانونية المستقلة، ويؤشر زواجها في هويتها المدنية؛ • والزواج ليس عائقاً في اختيار مهنتها التي ترغب بها وتناسبها، وليس هناك أي قيد قانوني يفرض عليها في هذا الجانب. 		<p>تكفل المادة 22 من الدستور، حق العمل لكل العراقيين.⁷⁴</p> <p>نصت المادة 36 من الدستور، على أن الحرية الشخصية مصونة.⁷⁵</p> <p>ضمنت المادة 44 من الدستور، لكل عراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه.⁷⁶</p> <p>على خلاف ما نصت عليه مواد الدستور، فربما يكون قانون الأحوال الشخصية قد حدّ من الحقوق الشخصية للمرأة، نتيجةً للإطار القانوني الذي اعتمده، والذي يقوم على فكرة النفقة في مقابل الطاعة.</p> <p>وعلى ذلك، فيموجب المادة 25 من قانون الأحوال الشخصية، تفقد الزوجة حقها في النفقة إذا تركت بيت زوجها بلا إذن وبغير وجه شرعي، أو إذا امتنعت عن السفر معه، ولكن:⁷⁷</p> <ul style="list-style-type: none"> • المادة 25 نفسها، تنص أيضاً على أن الزوجة لا تُلزم بمطاعة زوجها، ولا 	<p>الحقوق الشخصية للزوجين</p> <p>هل تحتاج المرأة إلى موافقة زوجها أو الوصي عليها للعمل، أو اختيار المهنة، أو الخروج من المنزل، أو السفر، أو قيادة السيارة، أو تلقي الخدمات الصحية المختلفة، أو الدراسة، الخ؟ هل يحق للمرأة الاحتفاظ باسم الميلاد عندما تتزوج أو أن تختار اسم العائلة الذي ستحمله؟ هل تستطيع المرأة حماية حقوقها الشخصية من خلال عقد الزواج؟</p> <p><u>مواد سيداو ذات الصلة</u> المادة 16(1)(ز) الفقرة 24، والتوصية العامة رقم 21 الفقرة 34، والتوصية العامة رقم 29</p>

⁷⁴ المادة 22 من الدستور العراقي (2015)، https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en

⁷⁵ المادة 37 من الدستور العراقي (2015)، https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en

⁷⁶ المادة 44 من الدستور العراقي (2015)، https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en

⁷⁷ المادتان 25، و33 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFWUmc/view>

⁷⁹ Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/IRQ/4-6 (2013), para. 232, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

⁸⁰ The World Bank, "Labour force participation rate, female (% of female population ages 15+) (modelled ILO estimate)", <http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS>

⁸¹ The World Bank, "Labour force participation rate, male (% of male population ages 15+) (modelled ILO estimate)", <http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.MA.ZS>

⁸² UNDP, "Human Development Report 2016", Tables 5, 9, 14, pp. 214-217, 230-233, 250-253, http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf

<p>الرجال في الشريحة العمرية نفسها. 81% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-24 سنة يستطعن قراءة وكتابة جمل قصيرة بسيطة، مقارنةً بـ 83% من الرجال في الشريحة العمرية نفسها. 60% من النساء راضيات عن حريتهن في الاختيار، مقارنةً بـ 58% من الرجال.</p> <p>تشير معلومات مستقاة من أرض الواقع إلى أنه على الرغم من أن القانون، أصبح يتيح للمرأة الحصول على جواز سفر دونما حاجة إلى إذن من وليها، فإن هذا القانون لا يُطبق، ويستحيل على المرأة الحصول على جواز سفر دون موافقة وليها.⁸³</p>	<p>• كونها تظل متمتعة بشخصيتها القانونية المستقلة، فهذا يعني إمكانيةها القانونية للتملك والتصرف والقيام بكل التصرفات المدنية والتجارية وفق القوانين النافذة.</p>			<p>تُعتبر ناشئاً إذا كان الزوج متعسفاً في طلب المطاوعة، قاصداً الإضرار بها أو التضيق عليها. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على المحكمة أن تتريث في إصدار الحكم بنشوز الزوجة، حتى تقف على أسباب رفضها مطاوعة زوجها، وأن تستنفذ جميع مساعيها في إزالة الأسباب التي تحول دون المطاوعة، و</p> <p>• نصت المادة 33، على أنه لا طاعة للزوج على زوجته في كل أمر مخالف لأحكام الشريعة وللقاضي أن يحكم لها بالنفقة.</p> <p>ينص قانون جوازات السفر العراقي، رقم 23 لسنة 2015، على أن للمرأة أن تحصل على جواز سفر دون الحاجة لموافقة وليها.⁷⁸</p>	
<p>طالبات النساء الكريبات، المشرعين بتحسين حقوق الميراث للمرأة، وذلك بمساواتهن مع الرجال في</p>	<p>لأي إنسان أن يكتب وصية، على أن تكون في ثلث التركة فقط، إلا إذا أجاز الورثة غير ذلك.⁸⁶</p>			<p>أنصبة المرأة والرجل في التركة غير متساوية بوجه عام. ويفصل الباب التاسع من قانون الأحوال الشخصية، أنصبة الموارث بين الورثة. في حالاتٍ عديدة تراث المرأة نصف ما يرثه</p>	<p>حقوق الميراث</p> <p>هل تتمتع المرأة والرجل المتساويان في درجة القرابة من المتوفى، بالحصة نفسها من الميراث</p>

78 قانون جوازات السفر العراقي (2015)، <http://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/102984/124756/F1073654773/4381.pdf>

83 معلومات تم الحصول عليها من مناصرة عراقية، فبراير/شباط 2017

86 المادة 70 من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

الميراث ⁸⁷ .				<p>الرجل. على سبيل المثال:⁸⁴</p> <ul style="list-style-type: none"> • تنص المادة 89، على أن للذكر من أولاد المتوفى مثل حظ الأنثيين؛ • تنص المادة 91(1)، على أن للزوج ربع التركة مع الفرع الوارث لزوجته، وعند عدم وجود فرع وارث، فله النصف. أما الزوجة فلها ثمن التركة إذا كان هناك فرع وارث، والربع إذا لم يكن هناك فرع وارث. <p>الاستثناء من القاعدة العامة يتمثل في المادة 91(2) من قانون الأحوال الشخصية، التي توزت الابنة التركة كلها، في حال عدم وجود ابن للمتوفى، وبالتالي تحجب بقية الأقارب.⁸⁵</p>	<p>وبدرجة متساوية في الترتيب؟ هل توجد إجراءات لمعالجة أي أوجه لعدم المساواة في الميراث بين المرأة والرجل، كأن يتفق الورثة على سبيل المثال، على أن يرثوا أنصبه متساوية، أو هل يستطيع الأبناء الاتفاق على التنازل عن ميراثهم لصالح أهم عند موت أبيهم؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة الفقرتان 34-35، والتوصية العامة رقم 21 الفقرتان 49-53، والتوصية العامة رقم 29</p>
<p>بحسب تقارير للمجتمع المدني والإعلام، فقد ارتفعت وتيرة العنف ضد المرأة في العراق بشكل كبير، خاصة مع عسكرة داعش لبعض المناطق.⁹⁴</p> <ul style="list-style-type: none"> • أشار تقرير صدر في 201، إلى أن ما لا يقل عن 14,000 امرأة لقين مصرعين نتيجة العنف القائم على النوع منذ 		<p>أوضحت الحكومة العراقية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو في 2013، أنه في إطار معالجة القضية الخطيرة، المتعلقة بالعنف ضد المرأة في العراق، فقد وضعت عدة وزارات، وهي وزارة حقوق الإنسان، ووزارة الدولة لشؤون المرأة، ووزارة الداخلية، برامج لمعالجة تلك المشكلة.⁹³</p>		<p>تمنع المادة 29(4) من الدستور، كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة.⁸⁸ لم يُصدر العراق بعد، تشريعاً يجرم العنف المنزلي. وما زال البرلمان العراقي يستكمل مراجعته لمسودة قانون مكافحة العنف المنزلي، الذي تم عرضه عليه في 2015.⁸⁹ يحظر قانون العقوبات، بعض الأفعال التي يمكن أن تنطبق على العنف المنزلي. يُجرم قانون العقوبات، ويعاقب، على الجرائم المتعلقة بالأسرة (إصدار وثيقة زواج مزورة أو الحصول عليها، الخ.) وكذلك الاغتصاب، والاعتداء المهين، الخ.⁹⁰</p>	<p>العنف ضد المرأة داخل الأسرة</p> <p>هل توجد قوانين تُعرّف الأفعال التي تُعتبر عنفاً منزلياً، مثل الضرب، وختان الإناث، والاعتداء الجنسي، وغيرها من أشكال الاعتداء والعنف الجنسيين، والتي من شأنها أن تضر بصحة المرأة العقلية، وتعززها السلوكيات التقليدية؟ هل هناك تشريع محدد يجرم العنف المنزلي؟ هل يباح للزوج تأديب زوجته؟ هل يستطيع المتهم بارتكاب انتهاك أن يتزوج ضحيته لتحاشي العقاب؟ هل توجد خدمات لدعم المرأة ضحية الاعتداء أو الانتهاك؟</p>

84 المادتان 89، و91(1) من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

85 المادة 91(2) من قانون الأحوال الشخصية (1959)، <https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKcXF3MFJnUTFwUmc/view>

87 Amanj Khalil, "Women Claim New Law Erodes Their Rights" *IWPR*, 12 June 2008, <https://iwpr.net/global-voices/women-claim-new-law-erodes-their-rights>

88 المادة 29(4) من الدستور العراقي (2015)، https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en

89 Human Rights Watch, "Strengthen Domestic Violence Bill", 19 March 2017, <https://www.hrw.org/news/2017/03/19/iraq-strengthen-domestic-violence-bill>

90 قانون العقوبات (1969)، <http://www.refworld.org/docid/452524304.html>

93 Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/IRQ/4-6 (2013), paras. 27-46, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

94 The Kvinna till Kvinna Foundation, "Violence Against Women in Iraq", 2014, p. 2, <http://kvinnatillkvinna.se/en/files/qbank/217b4c71837fac172fabebfc299f755b.pdf>; Maguy

Arnos, "14,000 Women Killed by Gender-Based Violence in Iraq since 2003: Report", *Al-Ahkbbar*, 18 February 2015, <http://english.al-akhbar.com/node/23836>; Zahra

Radwan, Zoe Blumenfeld and Foreign Policy In Focus, "Surging Violence Against Women in Iraq", *The Nation*, 2 July 2014, <https://www.thenation.com/article/surging-violence-against-women-iraq/>

<p>2003.</p> <ul style="list-style-type: none"> • وجدت الجماعات النسائية نفسها، مجبرة على تقليص جهودها، نتيجة النزاع الجاري والعنف الطائفي. فقد أصبحت تلك الجماعات تركز الآن على مساعدة النساء على البقاء على قيد الحياة، بدلاً من مناصرة حقوقهن. • لا توجد دور حماية من العنف المنزلي، ممولة حكوميًا في جنوب العراق ووسطه. تدبير منظمة حرية المرأة في العراق، دارين في بغداد ولكن دون تصريح حكومي. يوجد في إقليم كردستان العراق حاليًا، ثلاث دور رسمية لاستضافة النساء ضحايا العنف القائم على النوع. <p>بحسب الدراسة الاجتماعية الصحية، المتكاملة للمرأة في العراق، الصادرة سنة 2011:95</p> <ul style="list-style-type: none"> • قالت 45% من النساء إنهن تعرضن لعنف نفسي 				<p>ورغم ذلك، ففي قانون العقوبات⁹¹:</p> <ul style="list-style-type: none"> • لا تجرّم المادة (1)41، قيام الزوج بتأديب زوجته في إطار ما يبيح الشرع، أو القانون، أو العرف؛ • تعتبر المادة 128، بواعث الشرف والاستفزاز الخطير، من الأعدار المخففة التي يمكن أن تأخذها المحكمة في الاعتبار، فتخفف بموجبها العقوبة على الجريمة أو تلغيها. وبينت المادتان 130 و 131، العقوبات التي يتم تنزيلها عند وجود العذر المخفف. فعلى سبيل المثال، نصت المادة 130 على أن العقوبة إذا كانت بالإعدام، وتوافر عذر مخفف يتم تنزيل العقوبة إلى السجن المؤبد، أو المؤقت، أو الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة. • توقف المادة 398 تحريك الدعوى والتحقيق فيها، والإجراءات الأخرى ضد المعتصب الذي تزوج من ضحيته زواجًا صحيحًا، وإذا كان قد صدر في الدعوى ما أوقف تنفيذ الحكم. <p>لا يوجد تجريم للاغتصاب الزوجي تحديدًا.⁹²</p>	<p>مواد سيداو ذات الصلة التوصيئان العامتان 12 و 19 الفقرة 40، والتوصية العامة رقم 21</p>
--	--	--	--	---	--

⁹¹ المواد (1)41، و 128، و 130-131، و 398 من قانون العقوبات (1969)، <http://www.refworld.org/docid/452524304.html>،
⁹² The Kvinna till Kvinna Foundation, "Violence Against Women in Iraq", 2014, pp. 1-2 <http://kvinna.tillkvinna.se/en/files/qbank/217b4c71837fac172fabebfc299f755b.pdf>
⁹⁵ The Kvinna till Kvinna Foundation, "Violence Against Women in Iraq", 2014, p. 1, <http://kvinna.tillkvinna.se/en/files/qbank/217b4c71837fac172fabebfc299f755b.pdf>

<p>(إهانة، أو ترهيب، أو تحكم في سلوكهن). • 56% من الرجال يعتقدون أن من حقهم ضرب الزوجة إذا عصت زوجها. وفق مؤشر المسح متعدد القطاعات للعراق في 2011:96 • نحو 9% من الإناث بين سن 15-49 سنة تعرضن لتثويبه أو بتر للأعضاء التناسلية الأنثوية. • 56% من النساء بين سن 15-49 سنة ذكرن أن للزوج الحق في ضرب زوجته في حالة واحدة على الأقل من الحالات التالية: (1) إذا خرجت دون إبلاغه (39%)، و(2) إذا أهملت الأبناء (35%)، و(3) إذا تشاجرت معه (35%)، و(4) إذا رفضت أن تسلمه نفسها (32%)، و(5) إذا أحرقت الطعام (17%).</p>					
<p>أشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون</p>	<p>المتطلبات الإجرائية اللازمة، لإثبات أن الأب بلا جنسية،</p>	<p>أكدت الحكومة العراقية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة</p>		<p>للرأة والرجل العراقيين، على حدٍ سواء، أن يُكسبا جنسيتها للزوج أو الزوجة غير</p>	<p>حقوق الجنسية</p>

<p>الملايين، إلى أن قانون الجنسية الحالي لا يساوي بين المرأة والرجل، في حقوق إكساب الأبناء الجنسية، إلا في حالة ولادة الطفل على الأراضي العراقية فقط، وهو ما يُعد تمييزاً.¹⁰³</p>	<p>شديدة الصرامة وكثيراً ما يصعب الوفاء بها.¹⁰²</p>	<p>سيداو في 2013، أنها تساوي بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالجنسية العراقية، وبالتالي فقد رفعت تحفظها السابق، الذي أعلنته عند الانضمام للاتفاقية، على المادة 9 من سيداو.¹⁰⁰ على الرغم من هذا الادعاء، ينص موقع وزارة الخارجية العراقية، على أن شهادة الميلاد العراقية لا تُستخرج إلا لمن وُلد لأب عراقي.¹⁰¹</p>		<p>العراقيين، بشرط توافر شروط عديدة، مثل مرور خمس سنوات على الرابطة الزوجية، الخ.⁹⁷ إذا تزوجت المرأة العراقية من غير العراقي، واكتسبت جنسية زوجها، فإنها لا تفقد جنسيتها العراقية ما لم تعلن تحريراً تخليها عن الجنسية العراقية.⁹⁸ الأب العراقي يُكسب أبنائه الجنسية العراقية أينما كان محل ولادتهم. الأم العراقية تُكسب أبنائها الجنسية العراقية إذا ولدوا في العراق. أما إذا وُلد الابن أو الابنة، خارج العراق فلها أن تتقدم بطلب لتجنسها/تجنسها بشرط أن يكون الأب غير معلوم، أو بدون جنسية وكان الابن/الابنة من المقيمين في العراق في وقت التقدم بطلب التجنيس.⁹⁹</p>	<p>هل يحق للزوجة أن تنتقل جنسيتها إلى زوجها الأجنبي وأبنائها؟ هل يمكن سحب جنسية المرأة البالغة بشكل تعسفي، بسبب الزواج أو فسخ الزواج، أو بسبب تغيير زوجها أو والدها جنسيته؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 9 الفقرة 6، والتوصية العامة رقم 21</p>
--	--	---	--	--	---

97 المادتان 7، و11 من قانون الجنسية العراقية (2006)، <http://www.refworld.org/docid/4b1e364c2.html>

98 المادة 12 من قانون الجنسية العراقية (2006)، <http://www.refworld.org/docid/4b1e364c2.html>

99 المادة 18 من الدستور العراقي (2015)، https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en؛ المادة 4 من قانون الجنسية العراقية (2006)،

<http://www.refworld.org/docid/4b1e364c2.html>

100 Iraq State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/IRQ/4-6 (2013), paras. 119-127, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

101 "FAQ's," Website of the Iraqi Ministry of Foreign Affairs, <http://www.mofa.gov.iq/en/submenu.php?id=16>

102 Tilburg University, "Briefing on Qatar, Iraq and Bahrain", *Submission to the Pre-Sessional Working Group of the CEDAW Committee for the 57th Session*, CEDAW

Committee, 2013, p. 3, http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/BHR/INT_CEDAW_NGO_BHR_14648_E.pdf

103 UNHCR, "Background Note on Gender Equality, Nationality Law, and Statelessness", 2014, p. 4, <http://www.unhcr.org/4f5886306.pdf>